

## مؤشر مدراء المشتريات PMI® للإمارات التابع لمجموعة IHS Markit

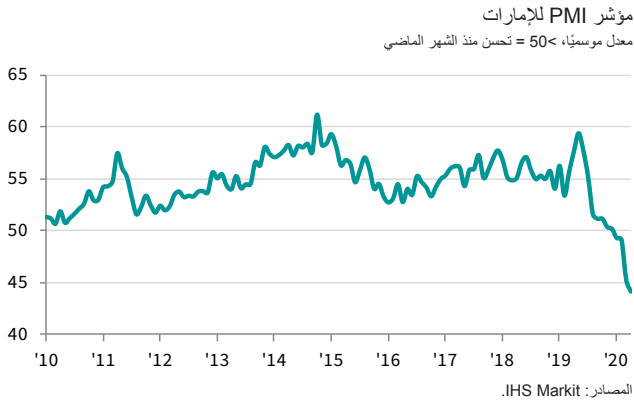
### تسارع وتيرة تراجع إنتاج الشركات في شهر إبريل

#### النتائج الأساسية:

مؤشر PMI يسجل رقمًا قياسيًا منخفضًا جديدًا في ظل تراجع النشاط والأعمال الجديدة بمعدلات أسرع

انهيار الطلب على الصادرات في ظل الإغلاق العالمي

تراجع تكاليف مستلزمات الإنتاج بسبب تخفيض الشركات لفواتير الأجور والمشتريات



تم جمع البيانات خلال الفترة من 7 إلى 24 أبريل 2020

#### تعليق

يقول ديفيد أوبن، الباحث الاقتصادي في مجموعة IHS Markit ومؤلف التقرير:

"أدى شهر كامل من إجراءات الإغلاق والقيود التجارية إلى انخفاض حاد في نشاط القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الإمارات خلال شهر أبريل، فقد كان لإغلاق المحلات التجارية والقيود المفروضة على السفر المحلي والدولي تداعيات هائلة على الأعمال الجديدة، والتي انخفضت بوتيرة غير مسبوقه بعد انخفاضها الحاد أيضًا خلال شهر مارس.

"انخفض متوسط أسعار منتجات وخدمات الشركات الإماراتية مرة أخرى في شهر أبريل، وتسارع معدل الانخفاض ليعكس جزئيًا فقدان المبيعات. ومن أجل استرداد التكاليف، قام العديد من الشركات بتخفيض العمالة أو طلبوا من الموظفين القبول بتخفيضات في الرواتب وإجازات غير مدفوعة الأجر، كما انخفض الإنفاق على مستلزمات الإنتاج بشكل حاد.

"وصل مستوى ثقة الشركات إلى أدنى مستوى له منذ ما يقرب من ثلاث سنوات، ما يعكس تزايد عدم اليقين بخصوص أزمة كوفيد-19. وفي حين لا تزال الشركات بشكل عام متفائلة بالنمو في العام المقبل، فقد كان بعض أعضاء اللجنة متخوفين، حيث أشاروا إلى أن خطر التراجع الاقتصادي أخذ في الازدياد."

أشارت بيانات مؤشر مدراء المشتريات (PMI) لشهر أبريل إلى تراجع أكثر حدة في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الإمارات العربية المتحدة، حيث أدت إجراءات الإغلاق السارية على مدار الشهر إلى انخفاض حاد في النشاط والأعمال الجديدة ومبيعات التصدير. وانخفضت تكاليف مستلزمات الإنتاج، حيث بذلت الشركات جهودًا لخفض النفقات، بما في ذلك التخفيض الكبير في أعداد الموظفين، وخفض الأجور، وتقليل المشتريات. في الوقت نفسه، وصلت توقعات النشاط المستقبلي إلى أسوأ مستوياتها منذ شهر أغسطس 2017.

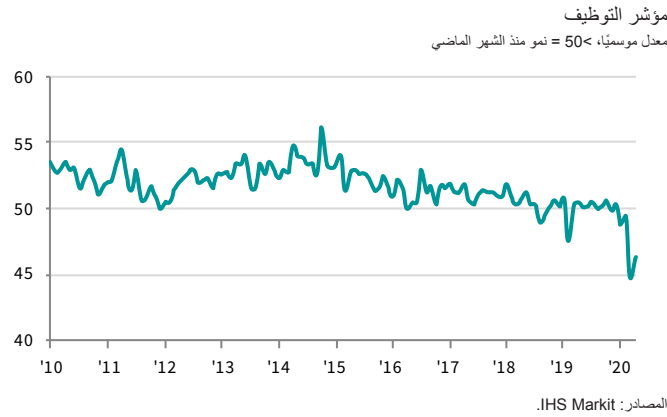
هبط مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) لمجموعة IHS Markit في الإمارات - وهو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - للشهر السادس على التوالي مسجلًا 44.1 نقطة في شهر إبريل، بعد أن سجل 45.2 نقطة في شهر مارس. وسجل المؤشر رقمًا قياسيًا منخفضًا للشهر الثاني على التوالي، وأشار الرقم إلى تدهور حاد في أداء الأعمال التجارية.

تأثرت الشركات بشدة بتدابير الصحة العامة المتخذة للحد من انتشار مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) في شهر إبريل. حيث أدت القيود المفروضة على الحركة والإغلاق القسري للشركات إلى انخفاض قياسي في النشاط، حيث خفضت العديد من الشركات إنتاجها واعتمدت سياسات العمل من المنزل.

على مستوى الطلب، أدت القيود إلى مزيد من الانهيار في الأعمال التجارية الجديدة خلال شهر إبريل، ليمتد معدل التراجع بشكل طفيف عن المستوى القياسي المسجل سابقًا في شهر مارس. هذا وقد شهدت الشركات تباطؤًا في نشاط العملاء، بينما أدى إغلاق المتاجر وقيود الحركة إلى انخفاض حاد في طلب المستهلكين، إلا أن بعض الشركات شهدت زيادة في مبيعاتها عبر الإنترنت.

تراجعت السياحة بشكل حاد مرة أخرى، حيث فرضت الدول في جميع أنحاء العالم قيودًا مماثلة في ظل الجائحة الفيروسية. وإلى جانب انخفاض الطلب من العملاء الأجانب، أدى ذلك إلى انخفاض حاد في أعمال التصدير، وهو أمر لم يسبق له مثيل في تاريخ الدراسة (منذ شهر أغسطس 2009).

تابع...



### تعليق

ديفيد أوين  
خبير اقتصادي  
IHS Markit  
هاتف: +44 207 064 6237  
david.owen@ihsmarkit.com

كاترين سميث  
العلاقات العامة  
IHS Markit  
هاتف: +1 781 301 9311  
katherine.smith@ihsmarkit.com

تم تقليص العمالة في القطاع الخاص غير المنتج للنظ مرة أخرى في شهر إبريل في ظل إجراءات الإغلاق. وسلط كثير من الشركات الضوء على الجهود المبذولة لخفض عدد الموظفين إلى أدنى مستوى في ظل استمرار ضعف النشاط الاقتصادي. وكان معدل فقدان الوظائف أبطأ مما شهده شهر مارس، رغم أنه كان قويًا. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع حجم الأعمال المتراكمة بمعدل أقل حدة، ويرجع ذلك بالأساس إلى ضعف مستويات الأعمال الجديدة.

بالإضافة إلى تخفيضات القوى العاملة، طلب العديد من الشركات من الموظفين أخذ إجازات غير مدفوعة الأجر وخفض المرتبات من أجل تقليل تكاليف الموظفين. كما بذلت الشركات المزيد من الجهود لخفض النفقات، ومن ذلك التخفيض الحاد لنشاط الشراء. ونتيجة لذلك، انخفض إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج بوتيرة متواضعة، ما سمح للشركات بتخفيض أسعار البيع للشهر التاسع عشر على التوالي.

تم تمديد أوقات التسليم في الشركات الإماراتية للشهر الثاني على التوالي في شهر إبريل وسط جائحة كوفيد-19، ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى إغلاق الحدود وانخفاض النشاط لدى البائعين. ونتيجة لذلك، كانت الشركات بطيئة في تلقي مستلزمات إنتاج جديدة، ما أدى إلى انخفاض قوي في المخزون.

وأخيرًا، تراجع توقعات الشركات للعام المقبل إلى أدنى مستوى لها في 32 شهرًا. حيث ظلت الشركات واثقة بشكل عام من ارتفاع الإنتاج، إلا أن مستوى الثقة كان قريبًا من أدنى مستوى تاريخي في السلسلة في شهر أكتوبر 2016. وعبرت الشركات التي كانت لديها توقعات حذرة عن مخاوفها من أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تراجع اقتصادي طويل الأمد.

### المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® للإمارات التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالرود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الرود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الرود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر إبريل 2020 في الفترة من 7-24 إبريل 2020.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

### نبذة عن IHS Markit

تعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: IINFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وطولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2020. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فُرجى مراسلة katherine.smith@ihsmarkit.com لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

### نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

### إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناتجة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Purchasing Managers' Index" و "PMI" إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو Markit أو حاصلتها على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.